11
د. إبراهيم بن محمد صالح أبو العلا
جامعة الملك عبد العزيز- كلية الاقتصاد والإدارة- قسم الاقتصاد

أشاد مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بنتائج التقرير الاقتصادي السنوي عن المملكة لعام ٢٠٠٩ (تقرير المادة الرابعة) والذي أظهر متانة وقوة مركز الاقتصاد السعودي ، وأن النتائج المحققة غير عادية ، بل ومفاجئة !لأن تلك النتائج تأتي بعد أن وصلت الأزمة العالمية ذروتها. وبين المحللون أن التقييم الإيجابي لمجلس المديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولي يبين حالة فريدة في القدرة على تحقيق مستوى متميز من الاستقرار و بخروج المملكة من الأزمة المالية بأقل قدر من الخسائر. كما امتدح روبرت كيلي، رئيس مجلس إدارة بنك نيويورك صمود الاقتصاد السعودي ومقاومته للأزمة الاقتصادية العالمية، وقال إنها تعدّ أنموذجاً جيّداً نال تقدير واحترام الخبراء الاقتصاديين حول العالم.

وهنا تبرز العديد من التساؤلات ومن أهمها ، لماذا؟ وما هي أسباب هذه النتائج المذهلة ؟

تكمن أهمية البحث في فحص حالة خاصة يمكن أن تكون نبراساً و نموذجاً يعتمده عدد كبير من دول العالم والتي ترغب في تحقيق الاستقرار والرخاء لاقتصادها ، بل وتحقق الاستقرار على المستوى العالمي ، فعلى الرغم من تعرض العديد من الاقتصاديات العالمية لهزات شديدة ودخولها في حالات متباينة من الكساد الاقتصادي والبطالة إلا أن الاقتصاد السعودي تمكن من تجاوز تلك المخاطر بنتائج ايجابية ،وأن تأثره المحدود كان بسبب الارتباط بالعلاقات الاقتصادية العالمية المتشابكة.

تهدف هذه الورقة إلى فحص أثر منهج الاعتدال السعودي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي في المملكة العربية السعودية ، وتبين طبيعة هذا الاستقرار على المستوى الداخلي والدولي .

تنطلق قاعدة البحث من إيمان راسخ بأن تمسك قادة البلاد بالشريعة الإسلامية في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي، وعدم السماح بصدور أي نظام يخالف الشريعة الإسلامية.

ساهم في تحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي، حتى في وقت الأزمات، مستشهداً بصمود اقتصاد المملكة في وجه الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أقوى الاقتصاديات العالمية.

أما خطة البحث فتوضح احتواء الورقة على خمسة أجزاء . فيعالج الجزء الأول التعريف بمنهج الاعتدال من المنظور الاقتصادي ثم يبين الجزء الثاني أهمية استقرار النظام المالي و المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية فيبرز معدلات النمو الاقتصادي وإصرار القيادة على الدخول في مشاريع عملاقة في وقت كانت الاقتصاديات العالمية تتعرض لمخاطر بالغة. أما الجزء الثالث فيرسم مبادئ وأسس منهج الاعتدال السعودي في النظام المالي والمصرفي و يستشرف البحث الثمار التي جنتها المملكة في الأزمة الأخيرة أو عند مواجهتها لموجة الإرهاب الدولية. وفي الختام يرصد البحث أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

لقد تبين من فحص أسباب تحقق الاستقرار هو اعتماد الحكومة السعودية سياسات مالية ونقدية محافظة و مستقاة من مبادئ الشريعة الإسلامية ساهمت بشكل فعال في تحقيق الاستقرار. وتحاول هذه الورقة عبر منهج استقرائي تحديد هذه السياسات وإبراز العلاقة بين التمويل الإسلامي و الاستقرار المالي.